العرب
الخميس 2019/07/25
السنة 42 العدد 11418

# تعنّت الإسلاميين يعيق قبول السراج بوقف القتال

## رئيس حكومة الوفاق والسفير الأميركي يؤكدان ضرورة وقف إطلاق النار

يجد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج نفسه في موقف صعب أمام إصرار تيار الإسلام السياسي على المضيّ قُدما في الحرب ضد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، ضاربا عرض الحائط بكل التحذيرات والدعوات الدولية بشأن ضرورة وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية.

تونس - يُعيق تعنّت تيار الإسلام السياسي في ليبيا الذي يقود عن طريق ميليشياته معركة التصدي لسيطرة الجيش على العاصمة طرابلس، قبول رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج بدعوات المجتمع الدولي والبعثة الأممية إلى ضرورة وقف إطلاق النار واستئناف الحوار.

وبحث فايز السراج، مع القائم بأعمال السفارة الأميركية بالنيابة جوشوا هاريس، مساء الثلاثاء، التعاون المستمر لمكافحة الإرهاب. وأكد الطرفان خلال اللقاء الذي عُقد في تونس، أهمية الوقف الفوري للقتال في طرابلس والعودة السريعة للعملية السياسية بوساطة الأمم المتحدة، وفق بيان للسفارة الأميركية.

وأكد بيان السفارة الأميركية ما يروّج من أنباء منذ فترة بشأن قبول السراج بوقف الحرب واستئناف العملية السياسية، وهو ما ينفيه السراج في تصريحاته وبياناته التي كان آخرها المتعلق بلقائه مع جوشوا هاريس، حيث جاء متضاربا مع بيان السفارة الأميركية.

وقال بيان المجلس الرئاسي إن السراج أكد للقائم بالأعمال الأميركي "الاستمرار في دحر العدوان على العاصمة" وهو ما يعكس مخاوفه من رد فعل حلفائه الإسلاميين الذين يعتمدون منذ انطلاق المعركة خطابا تصعيديًا متطرّفا، ويضعون شروطا توصف بغير الواقعية لوقف القتال في مقدمتها عودة الجيش إلى مواقعه شرق ليبيا، وانسحابه من المناطق التي سيطر عليها جنوب طرابلس ومن عدة مدن غرب البلاد.

وتتردد أنباء منذ انطلاق المعركة في 4 أبريل الماضي عن استعداد السراج لإيقاف القتال، وفتحه لقنوات اتصال مع القيادة العامة للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، وهو ما قوبل بانتقادات حادّة للسراج وصلت حدّ التلويح باستبدال حكومته بـ"حكومة ثوار" أو "حكومة حرب".

وقال رئيس مجلس الدولة خالد مشري القيادي في حزب العدالة والبناء الإخواني إن مجلسه غير مستعد للحوار.

وأعرب المشري في بيان نشره المكتب الإعلامي لمجلس الدولة على موقع فيسبوك عقب لقائه بالمبعوث الأممي غسان سلامة عن "امتعاض المجلس من مواقف بعض الدول التي تدّعي اعترافها بشرعية حكومة الوفاق الوطني، وتستمر في ذات الوقت في دعمها لمجرم الحرب حفتر في استهداف المدنيين والمطارات والأماكن الحيوية بطرابلس"، مؤكدا أن المجلس يعمل على إنجاح المبادرات السياسية المعتمدة على الاتفاق السياسي، وأنه "لن يقبل التفاوض مع أي طرف يكرّس للعدوان ويفرض الرأي بالقوة".

خالد المشري

**لن نقبل التفاوض مع أي طرف يكرّس للعدوان ويفرض الرأي بالقوة**

ويثير تعنّت الإسلاميين استغراب المتابعين للشأن السياسي الليبي، خاصة بعد البيانات التحذيرية التي أطلقوها نهاية الأسبوع الماضي والموجهة إلى مجلس الأمن بشأن هجوم مرتقب للجيش، وهو ما فهم على أنه استنجاد بالمجتمع الدولي الذي رفضوا قبل أيام قليلة بيانا له دعا إلى ضرورة وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية.

وأصدرت ست دول هي، الإمارات ومصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأربعاء الماضي، بيانا طالبت فيه بضرورة وقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية بما يسمح بتشكيل حكومة توافقية. واعتبر مراقبون أن ذلك البيان هو نداء الفرصة الأخيرة لحكومة الوفاق ومن خلفها تيار الإسلام السياسي قبل شنّ الجيش للهجوم الحاسم لاقتحام العاصمة.

ويرى هؤلاء المراقبين أن المجلس الرئاسي إذا كان يريد حقا أن يوقف هجوم الجيش ويجلب من يستنجد بهم إلى جانبه عليه أن يتقدم بأفعال تقارب السياسة، وأن يعلن بقرار شجاع قبوله بالوقف الفوري لإطلاق النار ودعوة المجتمع الدولي إلى فرضه ومراقبته، لكن شخصيات وأجسام محسوبة على سلطات طرابلس أصدرت مواقف معارضة لما جاء في بيان الدول الست في حين اكتفى السراج بالصمت.

ودعت الدول الست أيضا في بيانها "جميع أطراف النزاع في طرابلس إلى النأي بأنفسهم من جميع الإرهابيين والأفراد المستهدفين من قبل لجنة العقوبات في الأمم المتحدة، وتجديد التزامهم بمحاسبة المسؤولين عن زعزعة الاستقرار في شكل أكبر"، وهو ما رد عليه آمر المنطقة العسكرية الغربية التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أسامة الجويلي بالقول إنهم يحتاجون لصلاح بادي المطلوب دوليا للقتال إلى صفهم.

وقال الجويلي في تصريحات لصحيفة واشنطن بوست الأميركية، إن حكومة الوفاق لم تجنّد صلاح بادي في المعركة في إشارة منه إلى أن بادي انخرط في معركة التصدي للجيش دون تلقّي الأوامر من الجهاز العسكري التابع لهم، لافتا إلى أنهم جميعا يقاتلون "ضد حفتر".

وينظر الإسلاميون بعين الريبة للزيارة غير المعلنة التي يقوم بها السراج إلى تونس، والتي جاءت بعد ساعات من بحثه وقف الحرب مع غسان سلامة. وتحدثت بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي عن اختراق الإسلاميين لأغلب اللقاءات التي أجراها السراج وفي مقدمتها لقاؤه بالسفيرين الأميركي والألماني.

وبحث السراج، مع سفير ألمانيا في ليبيا أوليفر أوفتشا مستجدات الأوضاع في ليبيا، وتطورات حرب العاصمة. وأكد أوفتشا موقف بلاده الداعي إلى وقف القتال، منوّها بأنه لا حل عسكريا للأزمة الليبية، ومن الضروري العودة إلى الحوار والمسار السياسي.

وتتفاقم أزمة الثقة بين السراج والإسلاميين في الوقت الذي يحشد فيه الجيش للهجوم الحاسم لاقتحام طرابلس. وتضاربت الأنباء الاثنين بشأن انطلاق العملية فعليا، وذلك عقب تحركات نفذها الجيش انتهت بإحرازه تقدّما في عدة محاور، لكن عدم إعلان القنوات الرسمية انطلاق المعركة الحاسمة يشكك في تلك الأنباء، خاصة وأن محاور القتال شهدت الأربعاء هدوءا.

موقف صعب

# الرئاسة الجزائرية تحذر: انخراط الجيش في الحوار فخ

الجزائر - اعتبر نورالدين عيادي، الأمين العام للرئاسة الجزائرية، دعوات إشراك الجيش في الحوار السياسي للخروج من الأزمة الراهنة، "فخ" نصب له.

جاء ذلك في مقابلة أجرته معه وكالة الأنباء الرسمية، الأربعاء، تناولت الوضع السياسي في البلاد.

وقال عيادي "الذين طالبوا بإشراك جيشنا في الحوار السياسي، يدركون الفخ الذي يُنصَب له في حال إشراكه".

ولم يوضح الأمين العام للرئاسة في الجزائر طبيعة هذا الفخ، وأهدافه.

وتابع "جيشنا الجمهوري والوطني يعرف مهامه الدستورية، ويتصرف على هذا الأساس لحماية بلدنا من المخاطر المحدقة به (..) يجب عدم الزج بقواتنا المسلحة في أي اعتبارات سياسية".

ويطالب ناشطون وأحزاب في الجزائر، بضرورة أن تكون المؤسسة العسكرية طرفا في أي حوار للخروج من الأزمة، باعتبارها صاحبة النفوذ الأكبر في البلاد.

فيما ترد قيادة الجيش بأنها ملتزمة بمهامها الدستورية وعدم الخروج عنها.

وقبل أيام، أطلق الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، مبادرة سياسية جديدة، لتجاوز الانسداد الحاصل في البلاد، دون مشاركة مؤسسات الدولة والجيش.

وتتلخص المبادرة في إطلاق حوار عاجل بقيادة شخصيات مستقلة، من أجل تهيئة الظروف لتنظيم انتخابات رئاسة في أقرب الآجال.

وأعلنت قيادة الجيش دعمها للمبادرة باعتبارها "مقاربة إيجابية من أجل حوار جاد للخروج من الأزمة"، فيما اتهم قائد الأركان من أسماهم بـ"العملاء" بتعطيل كل مبادرات الحل وحذرهم من الاستمرار في هذا التوجه.

في المقابل قدم الثلاثاء أحمد طالب الإبراهيمي، عدة شروط من أجل تلبية دعوة إدارة الحوار السياسي ضمن الـ13 شخصية وطنية التي اقترحها منتدى التغيير المدني، واضعا مسألة اتخاذ تدابير التهدئة والطمأنة، ممرين حاسمين لإنجاح أي حوار، في إشارة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح العمل السياسي والإعلامي.

ويتواجد العشرات من الموقوفين وعلى رأسهم ضابط جيش التحرير الرائد لخضر بورقعة، في سجون السلطة منذ عدة أسابيع، على خلفية تهم تتصل بالمشاركة في الحراك الشعبي وانتقاد المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها قائد الأركان الجنرال أحمد قايد صالح.

ويحاول الجيش وحلفاؤه إخفاء نفوذه القوي في المشهد السياسي الذي بات واضحا لكل الجزائريين الذين يرفعون شعارات بضرورة إنهاء هذا الدور. ويرى مراقبون أن الجيش يدرك تماما أن قبوله بالمشاركة في الحوار يثبت تلك الاتهامات التي يتعامل معها الجزائريون كحقيقة مطلقة.

وتمضي المؤسسة العسكرية الجزائرية قدما في تنفيذ مقاربتها الدستورية للخروج من الأزمة السياسية، عبر فتح حوار سياسي يفضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية يقول معارضوها إن الهدف منها هو استنساخ نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

أصدر قاض جزائري، الثلاثاء، قرارا بمنع وزير العدل السابق الطيب لوح من السفر بعد فتح تحقيقات معه في قضايا فساد.

وذكر التلفزيون الرسمي أن وكيل النيابة بمحكمة سيدي محمد بالعاصمة أمر ديوان قمع الفساد (حكومي) بفتح تحقيق بحق وزير العدل السابق الطيب لوح في قضايا فساد.

وأضاف أنه لضرورة التحقيق تم إصدار أمر بمنع لوح من السفر، من دون تقديم تفاصيل أكثر حول طبيعة هذه القضايا المتهم فيها.

والطيب لوح هو قيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سابقا وأكثر المسؤولين قربًا من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وقاد لوح خلال فترة حكم بوتفليقة عدة وزارات آخرها وزارة العدل بين 2013 و2019.

وجاء منع لوح من السفر ضمن حملة للقضاء ضد الفساد، بدأت قبل شهرين مع مسؤولين سابقين من حقبة بوتفليقة، أفضت إلى إيداع كل من رئيسي الوزراء السابقين، أحمد أويحيى، وعبدالمالك سلال، ووزراء سابقين ورجال أعمال، الحبس المؤقت.

وتواجه الحملة على رموز نظام بوتفليقة بانتقادات دوائر سياسية معارضة، بسبب ما أسمته بـ "إمكانية تحول القضاء إلى آلة لتصفية الحسابات بين عصب النظام، في ظل غياب آليات تحرير القضاء وهشاشة المؤسسات القائمة".

وشدد رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض محسن بلعباس، في أكثر من تصريح، على أن "الحرب على الفساد لا تتم إلا بعد إقامة مؤسسات شرعية وتحرر القضاء من دوائر الضغط، وأن الذي تغير الآن هو مصدر الإيعاز فقط، فبعدما كان الهاتف يرن من رئاسة الجمهورية، صار يرن من وزارة الدفاع الوطني".

ولفت الى أن "محاسبة الضالعين في الفساد والمبددين للقدرات الاقتصادية للبلاد، لا يمكن أن يتكرّس، إلا في ظل سيادة دولة القانون والمؤسسات الشرعية والتغيير الحقيقي للنظام السياسي في البلاد، وأن الحاصل الآن هو تصفية حسابات سياسية بين أجنحة السلطة، وهي حرب مفتوحة من طرف سلطة الأمر الواقع على سلطة الماضي لا غير".

عين على الثكنات وأخرى على المشهد السياسي

# هيئة تونسية ترفض القانون الانتخابي المنقح

تونس - جدّد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس رفضه اعتماد القانون الانتخابي المنقّح الذي رفض الرئيس الباجي قائد السبسي ختمه.

وقال الجربوعي في تصريحات إذاعية الأربعاء "لا داعي للحديث عن القانون الانتخابي المنقّح طالما لم يتم ختمه من قبل رئيس الجمهورية الباجي".

وأضاف "لا داعي اليوم للحديث على تطبيق القانون الانتخابي الجديد، ولا داعي للحديث على الوثائق الجديدة المطلوبة على غرار البطاقة عدد 3 (بطاقة تؤكد خلوّ سيرة المترشح من سوابق عدلية)". ولم يتوقف الجدل بشأن رفض الرئيس قائد السبسي التوقيع على القانون، حيث ذهب كثيرون إلى اعتباره قد خرق الدستور بهذه الخطوة.

وقال رئيس الحركة الديمقراطية أحمد نجيب الشابي إن رئيس الجمهورية خرق الدستور والشرعية الدستورية.

وأضاف أحمد نجيب الشابي "رغم أن إجراء التعديلات على القانون الانتخابي غير دستوري، لكن عدم توقيعه رغم حصوله على الأغلبية خرق آخر للدستور". وتابع "وجّهت رسالة إلى الرئيس بأن يعرض القانون الانتخابي بعد التعديلات على الاستفتاء الشعبي بعد أن أظهر عدم ارتياحه للبرلمان".

وبدوره أعرب رئيس مجلس شورى حركة النهضة عبدالكريم الهاروني عن استغرابه من "عدم ختم رئيس الجمهورية القانون الانتخابي الجديد المصادق عليه من قبل البرلمان والهيئة الوقتية للنظر في دستورية القوانين التي أقرّت ملاءمته مع الدستور".